سياسة الشرق الأوسط بين الموارد والدبلوماسية:

الشرق الأوسط بين التبعية والسيادة; قراءة في أزمة الوعي السياسي ومعادلة القوى

نور الحسين الياسري

مفهوم الشرق الأوسط كأداة سياسية

في وسط الفوضى السياسية التي نعيشها اليوم، لا يخفى على أحد أن مسمى الشرق الأوسط يتربع على عرش كل حدث عالمي، حتى بات منطقة صراع لفظي قبل أن يكون فعليًا، وصار الاسم ذاته أداة سياسية قبل أن يكون تعريفًا جغرافيًا. فمنذ أن أُطلق المصطلح في الأدبيات الاستعمارية الحديثة، ارتبط بمفهوم الإدارة لا الانتماء، وبفكرة الضبط لا الشراكة، وكأن المنطقة كُتب عليها أن تكون مسرحًا لا فاعلًا، وميدانًا لا مركز قرار.

صراع الهوية بين البداوة والحضارة

وفي خضم حالة الارتباك السياسي التي يعيشها مواطنو الشرق الأوسط، نرى أننا نظن أنفسنا في زمن الصحوة السياسية، إلا أننا لم ندرك بعد مفهوم معادلة القوى. فالمواطن الشرق أوسطي، كما عبّر عنه عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي، يعيش صراعًا دائمًا بين البداوة والحضارة(انظر دراسة في شخصية الفرد العراقي)، وهو صراع لم يُحسم حتى الآن، بل ما زال ينعكس بشكل واضح على سلوكنا السياسي والاجتماعي.

فشل النماذج السياسية المستوردة

وإذا ما أخذنا هذا المفهوم كقاعدة أساسية، نرى أن سياسيي ما سُمّي بالصحوة، منذ بزوغ الجمهوريات وحتى اليوم، مارسوا سياسة تزييف الحقيقة وعطفها بما يتناسب

مع مراداتهم، وقد جاء ذلك منسجمًا مع الأيديولوجيات التي صدّرت هؤلاء السياسيين. أي أننا، منذ ما يقارب القرن، لم نصنع طريقة سياسية خاصة بنا تتوافق مع مفاهيم الشرق الأوسط؛ فالاشتراكية لم تكن شرق أوسطية، ولا الديمقراطية، ولا الشيوعية، ولا حتى الليبرالية التي حملت أسماءها دون أن تعكس واقعها.

والمقصود هنا أن معظم النظم السياسية في المنطقة قامت على أسس لا تمت لواقعها بصلة، ثم تحولت هذه السياسات إلى قدر رسم ملامح الشرق الأوسط الراهن. فعندما ننظر إلى دول هذا المحيط قبل ستين أو سبعين عامًا، نجد أن مواقفها كانت تنطلق من إدراك دولي حازم، أما اليوم، وفي زمن المكاشفات، فقد انكشفت هشاشة هذه الدول، وصغر حجم تأثيرها، وتراجع قدرتها على فرض إرادتها، حتى باتت سياساتها في كثير من الأحيان أقرب إلى تحقير الذات منها إلى تمثيلها.

أزمة السيادة في الشرق الأوسط

إننا في هذه المنطقة نجهل، أو نتجاهل، حقيقة أننا نفتقد إلى السيادة الفعلية؛ فنحن لا نملك قرارًا سياسيًا مستقلًا بقدر ما نؤدي دور الحارس لموارد تُدار ضمن منظومة دولية أكبر. تُمنح لنا بقاشيش من الاستقرار بقدر التزامنا، ويُسحب هذا الاستقرار عند أول خروج عن الخط، ويكون العقاب في كثير من الأحيان عبر سلب الموارد أو ضرب ركائز الاستقرار الداخلي. ولا نحتاج إلى أمثلة بعيدة؛ فالعراق، وسوريا، واليمن، وليبيا، كلها شواهد قريبة على ذلك.

إن معظم الدول التي تساقطت في قرن الحداثة والسرعة اشتركت في نمط سياسي واحد خلال القرن العشرين، إذ أوهمت شعوبها بنماذج حكم منافية لواقعها، ومفروضة في جوهرها من خارج السياق المحلي. ولم تكن هذه الإشكالية قائمة على مؤامرات خفية بقدر ما كانت واضحة أمام الجميع، شعوبًا وحكامًا، إلا أن غياب الوعي السياسي جعلها تمر دون مقاومة حقيقية.

النظام العالمي وإعادة تشكيل الصراع

و اذا ما اردنا النظر في التاريخ قليلا فأوروبا، بعد الحرب العالمية الثانية،بان عليها بشكل جلي انها لم تتخلَّ عن الصراع، بل أعادت تشكيله؛ إذ انسحبت من الحروب المباشرة، وتوجهت نحو جبهات أكثر تأثيرًا، حيث الموارد التي تغذي شرايين الدول بالحياة، فكانت تلك الجبهة أخطر من أي سلاح تقليدي. وفي الوقت ذاته، حملت القوى المنتصرة شعورًا بالتفوق وحق الوصاية، ما جعلها تتعامل مع العالم لا كمجال شراكة، بل كساحة نفوذ ونتائج ذلك تتجلى امامنا في حرب اليوم.

الدبلوماسية كأداة بقاء

إننا لا نسعى إلى نظرة سوداوية، بل إلى قراءة واقعية لما آلت إليه التحولات الدولية، خصوصًا في ظل الحروب الأخيرة التي كشفت بوضوح طبيعة النظام العالمي. فمحاولة تحقيق توازن حقيقي مع القوى الكبرى تبدو اليوم شبه مستحيلة، كما أن الوصول إلى اكتفاء ذاتي كامل يضمن الاستقلال التام يكاد يكون أمرًا بعيد المنال، في ظل ما يمكن وصفه بـ"بلطجة القوى النووية".

لكن ذلك لا يعني انعدام الخيارات، بل يشير إلى ضرورة إعادة تعريفها. وهنا يظهر الدور الحقيقي للدبلوماسية، لا بوصفها أداة تكميلية، بل كوسيلة بقاء في عالم تحكمه المصالح لا المبادئ. فالدبلوماسية في الشرق الأوسط لم تُمارس بوصفها فن إدارة التوازنات، بل غالبًا ما كانت انعكاسًا للتبعية أو ردّة فعل على أزمات، ما جعلها محدودة الأثر، آنية، وتفتقر إلى الاستراتيجية.

جذور الأزمة الداخلية

إن الدول التي نجحت في تثبيت موقعها دوليًا لم تعتمد على المواجهة المباشرة، بل على فهم عميق لمعادلة القوى، واستثمار ذكي لمواردها ضمن شبكة علاقات متوازنة. بينما بقيت موارد الشرق الأوسط، في كثير من الحالات، لعنة جيوسياسية

بدل أن تكون مصدر قوة، وبقي القرار السياسي مرتهنًا للتقلبات الخارجية بدل أن يكون نابعًا من رؤية سيادية واضحة.

وعند العودة إلى جوهر الأزمة، نجد أن الإشكالية الحقيقية ليست خارجية فقط، بل داخلية أيضًا؛ في طريقة فهمنا للسياسة، وفي طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وفي غياب مشروع سياسي يعبر عن هوية المنطقة بدل استنساخ نماذج مستوردة. فالدبلوماسية لا يمكن أن تكون فاعلة دون قاعدة داخلية متماسكة، ولا يمكن للموارد أن تتحول إلى نفوذ دون إدارة واعية.

مستقبل الشرق الأوسط

إن الرهان الحقيقي اليوم لم يعد على تغيير موازين القوى العالمية، فهذا يتجاوز قدرات دول المنطقة، بل على إعادة تشكيل الوعي السياسي الداخلي، وبناء نموذج قادر على التكيف مع النظام الدولي دون الذوبان فيه، والتفاعل مع القوى الكبرى دون الارتهان لها.

وعليه، فإن المستقبل لا يُبنى على الرفض المطلق ولا على القبول المطلق، بل على فهم دقيق لموقعنا في هذا العالم، وعلى إدراك أن السياسة لم تعد صراع إرادات فقط، بل إدارة مصالح معقدة تتطلب عقلًا باردًا أكثر مما تتطلب خطابًا حادًا.

وفي هذا السياق، يقف الشرق الأوسط أمام مفترق طرق حقيقي؛ إما أن يستمر بوصفه ساحة صراع تُدار من الخارج، أو أن يتحول تدريجيًا إلى فاعل ضمن حدوده الممكنة. وهذا التحول لن يأتي صدفة، بل عبر تراكم وعي سياسي جديد يبدأ من الشعوب، لكنه لا يكتمل إلا بوجود نخب قادرة على تحويل هذا الوعي إلى سياسات قابلة للتطبيق.

إن الأمل لا يكمن في انتظار لحظة تاريخية فارقة، بل في بناء مسار طويل من الفهم والتراكم، مسار يعيد تعريف العلاقة بين الموارد والسيادة، وبين الدبلوماسية

والقرار، ويمنح هذه المنطقة، التي طالما كانت موضوعًا للسياسة، فرصة لأن تكون فاعلًا فيها.